

2014

تقييم مخاطر التعاقد لقبول أو رفض مهمة التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين

Mohammad Ghader

Jinan University, dr-mghader1@hotmail.com

Abdulnaser Nour

جامعة الشرق الأوسط - الأردن, nourad@jinan.edu.lb

Anas Alcharif

jinan university, alcharifan@jinan.edu.lb

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/aljinar>



Part of the [Organization Development Commons](#), and the [Performance Management Commons](#)

Recommended Citation

Ghader, Mohammad; Nour, Abdulnaser; and Alcharif, Anas (2014) "تقييم مخاطر التعاقد لقبول أو رفض مهمة التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين," *الجنان Al Jinan*: Vol. 5 , Article 7. Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/aljinar/vol5/iss1/7>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Al Jinan الجنان by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarj.edu.jo, marah@aarj.edu.jo, u.murad@aarj.edu.jo.

محمد غادر

أ.م. دكتور

محاسبة - جامعة الجنان

عبد الناصر ابراهيم نور

أستاذ دكتور

محاسبة - جامعة الشرق الأوسط - الأردن

أنس عليان الشريف

طالب دكتوراه

محاسبة - جامعة الجنان

تقييم مخاطر التعاقد لقبول أو رفض مهمة التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تقييم مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين لمخاطر قبول أو رفض مهمة التدقيق، وذلك من وجهة نظر مدققي الحسابات والعاملين في مكاتب التدقيق العاملة في الأردن المرخصة والمسموح لها بمزاولة المهنة. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير لمخاطر التكليف والتعاقد المتعلقة بالعملاء وبأنشطة التدقيق وبمكتب التدقيق وبإدارة العميل على قرار قبول أو رفض مهمة التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن. وعلى ضوء النتائج قدمت الدراسة عددا من التوصيات أهمها: قيام مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن بتقييم مخاطر التكليف والتعاقد المتعلقة بالعملاء وبأنشطة التدقيق وبمكتب التدقيق وبإدارة العميل. والتأكيد على أهمية التزام مدققي الحسابات الخارجيين بنطاق إجراءات التدقيق والتعاقد المبكر كون ذلك يقلل من مخاطر التعاقد مع العملاء.

مفتاح الكلمات: مخاطر الأعمال، قرار قبول أو رفض مهمة التدقيق، مدققي الحسابات الخارجيين، مكاتب التدقيق.

المقدمة

يمثل التدقيق محوراً للعديد من الأنظمة والتشريعات، التي صدرت عن المنظمات المهنية، بهدف العمل على تقليل مخاطر الأعمال في مجال التدقيق. ومن ناحية أخرى ونظراً لصعوبة ملاحظة هذه المخاطر في التدقيق، فقد اعتمدت الدراسات التي تناولت هذا الموضوع على العديد من العوامل التي تعتبر محدّدة لهذه المخاطر، أو بدائل عنها كالعوامل المرتبطة بسمعة العميل وإدارته ونوع الأنشطة الممارسة، أو العوامل المتعلقة بمكتب التدقيق.

وقد أضحت التدقيق مجالاً خصباً لأبحاث ودراسات العديد من المهتمين والدارسين، وذلك لأهميته في الكشف عن مواطن الخلل والضعف في العمليات المحاسبية، وكذلك الأشخاص القائمين على تنفيذ هذه العمليات، مما يساعد في تصحيح المسارات والانحرافات أثناء تنفيذ الخطط الموضوعة بكفاءة.

إن التنافس الكبير الذي يلقي بظلاله على اقتصاديات العالم، ويشكك في إمكانية بقاء الكثير من الشركات الكبيرة منها أو الصغيرة، قد أدى إلى زيادة الضغوط على المدقق الخارجي للتأثير على رأيه حول عدالة البيانات المالية، وبالتالي زيادة المخاطر التي تتعرض لها مكاتب التدقيق جراء القيام بأعمالها، وقد أظهرت الدراسات ارتفاع عدد الدعاوي القضائية المرفوعة ضد شركات التدقيق مما زاد من أعبائها ومصاريفها المالية، التي تنفق على الدعاوي القانونية والتي تجاوزت أحياناً ١٢ ٪ من إجمالي إيرادات هذه الشركات، مما نتج عنه إفلاس عدد كبير منها مثل شركة Laventhol & Horworth والتي كانت في عداد أكبر سبع شركات تدقيق في أمريكا.

من هنا برزت فجوة التوقعات التي اتسعت بين مستخدمي القوائم المالية والمدقق الخارجي، والتي هي عبارة عن الاختلاف بين ما يعتبره مستخدمي القوائم المالية من واجبات ومسؤوليات المدقق الخارجي، وما يعتبره المدقق الخارجي فعلياً من مسؤولياته، أما فيما يتعلق بتقييم مخاطر التدقيق بالنسبة لمكاتب التدقيق فإن اتساع فجوة التوقعات أدى إلى مزيد من خوف هذه المكاتب من مخاطر المقاضاة الناجمة بشكل أساسي عن تلاعب إدارة العميل بالقوائم المالية، وبالتالي توسع المدققين بأعمال التدقيق الأمر الذي نتج عنه انخفاض أرباح هذه المكاتب، وللتقليل من أثر ذلك فإن مكاتب التدقيق تلجأ إلى ما يسمى بتقييم المخاطر المتعلقة بالعملاء، والتي يمكن تحديدها قبل الموافقة على التدقيق سواء كان ذلك بالنسبة للعملاء الجدد أو الحاليين، وبالتالي تقليل المخاطر التي قد يتعرض لها المدقق.

وبما أن المعايير الدولية لتدقيق الحسابات مطبقة في الأردن ومن بينها المعيار (٢٢٠) والمعنون برقابة الجودة لأعمال التدقيق، إذ طرح هذا المعيار أهداف سياسات رقابة الجودة في

مكتب التدقيق والتي من بينها قبول العملاء والمحافظة عليهم، حيث ينص على ما يلي: «يجب على المؤسسة إجراء تقييم للعملاء المحتملين ومراجعة علاقتها مع العملاء الحاليين بصفة مستمرة، كما يجب على المؤسسة عند اتخاذ قرار قبول أو إبقاء العلاقة مع العميل، أن تأخذ بعين الاعتبار استقلالية المؤسسة وقابليتها لخدمة العميل بشكل ملائم والأمانة التي تتمتع بها إدارة العميل»، كما أن المعيار الدولي رقم (٤٠٠) والمعنون «تقدير المخاطر والرقابة الداخلية» ينص على «أن على المدقق الحصول على الفهم الكافي لكل من النظام المحاسبي والرقابة الداخلية ومخاطر التدقيق ومكوناتها التي تشمل كل من مخاطر الملازمة، ومخاطر المراقبة ومخاطر الاكتشاف، وبالتالي تحديد العناصر المهمة لتقييم العملاء»^(١).

وقد ساهم التنافس الكبير بين مكاتب التدقيق للوصول إلى العملاء المستهدفين وتقديم الخدمات إليهم، في زيادة درجة المخاطر التي قد تواجهها هذه المكاتب عند اختيار عملائها، كما يمكن اعتبار قرار قبول العميل خطوة أولى لاحتواء الأخطار المرتبطة في خطر أعمال العميل، خطر أعمال التدقيق، وخطر أعمال مكتب التدقيق^(٢).

مشكلة الدراسة

هناك العديد من الجوانب المرتبطة بمخاطر الأعمال، تجعلها تؤثر على كثير من محددات قبول أو رفض العملاء لمدقق الحسابات، الأمر الذي يتطلب إعطاؤها اهتماما خاصا، بشكل يمكن من تحديدها وضبطها، بما يمكن من الارتقاء بمستوى جودة الخدمات التي يقدمها مدقق الحسابات. فالمدققون مطالبون بالعمل على استكشاف الجوانب المتعددة لمخاطر أعمالهم، بشكل يمكنهم من اتخاذ قرارات سليمة في ارتباطاتهم مع العملاء، وضبط وقياس هذه المخاطر، الأمر الذي يترتب عليه، الارتقاء بجودة خدماتهم والتزامهم بالمعايير المهنية وتجنب مخاطر مقاضاتهم، أو تعرضهم لعقوبات جزائية، أو أية أضرار قد تصيب سمعتهم.

وبما أن تقييم العملاء قبل الموافقة عليهم أو الاستمرار معهم يعتبر خط الدفاع الأول بالنسبة لمكاتب التدقيق من أجل احتواء وتقليل المخاطر التي قد تتعرض لها هذه المكاتب أثناء عملها، وبالتالي فإن الغرض من هذه الدراسة هو معرفة تقييم مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين لمخاطر قبول التعاقد مع العميل على قرارهم في قبول أو رفض مهمة التدقيق، لأن التقييم الذي يسبق الموافقة على التعامل أو الاستمرار مع العملاء يُعد مطلباً أساسياً بالنسبة لمكاتب التدقيق من أجل تقليل المخاطر التي قد تتعرض لها هذه المكاتب أثناء عملها. حيث سيحاول الباحث الإجابة على التساؤلات التالية:

(1) - (Fenwick&Jacobs,1991, p:16)

(٢) - (عبانة، ٢٠٠٢)

السؤال الأول: هل هناك تأثير للمخاطر المتعلقة بالعملاء على قرار قبول أو رفض مهمة التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن؟

السؤال الثاني: هل هناك تأثير للمخاطر المتعلقة بأنشطة التدقيق على قرار قبول أو رفض مهمة التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن؟

السؤال الثالث: هل هناك تأثير للمخاطر المتعلقة بمكتب التدقيق على قرار قبول أو رفض مهمة التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن؟

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تقييم مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين لمخاطر قبول التعاقد مع العميل على قرارهم في قبول أو رفض مهمة التدقيق، كما تحاول التعرف على العوامل المستخدمة في تقييم مخاطر التعاقد للعملاء من قبل المدقق الخارجي.

أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها توضح مخاطر التعاقد بهدف التقليل من النتائج السلبية التي قد تؤثر على السمعة المهنية لمكتب التدقيق والتي قد تتسبب في خسائر مادية أيضا، إلى جانب أنها توفر جانبا من قاعدة معلومات وبيانات حول تقييم مدققي الحسابات الخارجيين العاملين في مكاتب التدقيق في الأردن لمخاطر التكليف والتعاقد على قرار قبول أو رفض مهمة التدقيق، فضلا عن أنها تدعم الدراسات والبحوث النظرية والتطبيقية في مجال تقييم مدققي الحسابات لمخاطر التكليف والتعاقد وتأثيره على قرار قبول أو رفض مهمة التدقيق، ولرفد هذه الجهات بالملاحظات والتقييم المناسب وتلافي النقص في بيئة التدقيق الأردنية في هذا الجانب البحثي الهام.

فرضيات الدراسة

HO1 لا يوجد تأثير للمخاطر المتعلقة بالعملاء على قرار قبول أو رفض مهمة التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن.

HO2 لا يوجد تأثير للمخاطر المتعلقة بأنشطة التدقيق على قرار قبول أو رفض مهمة التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن.

HO3 لا يوجد تأثير للمخاطر المتعلقة بمكتب التدقيق على قرار قبول أو رفض مهمة التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن.

تعريفات إجرائية

المدقق: هو المحاسب المصرح له أو المنشأة المحاسبية التي تؤدي التدقيق في الوحدات التجارية أو الوحدات غير التجارية وفقا لشروط قانونية، تراعي قواعد السلوك المهني للمحاسبين

القانونيين الصادر من الاتحاد الدولي للمحاسبين.

التدقيق: هي عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن، بشكل موضوعي، التي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة، وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج التدقيق.

مخاطر التكليف والتعاقد: وتشير إلى المخاطر التي تتعلق بقبول أو رفض التعامل مع العميل، والتي ينجم عنها تعرض العمل المهني للمدقق لاحتمال التعرض للخسائر أو إلحاق أضرار مادية بعمله وفقدان سمعته المهنية وهي تشمل مخاطر متعلقة بالعمل وبعملية التدقيق وبمكتب التدقيق. المخاطر المتعلقة بالعمل: وهي المخاطر التي تتعلق بنشاط العميل بربحية واستمرارية العميل، لذلك فإن العوامل تشمل سيولة العميل والمشاكل المتعلقة بها، بالإضافة إلى المنافسة في الصناعة، وتقاس من خلال نزاهة الإدارة وقوة المركز المالي للعميل وحجم الشركة وتعقيد أعمال العميل والرقابة الداخلية.

المخاطر المتعلقة بعملية التدقيق: هي المخاطر المتعلقة بقيام المدقق بإبداء رأي غير مناسب عندما تكون البيانات المالية خاطئة بشكل جوهري، كمخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة، وتقاس من خلال العلاقة الشخصية وملائمة توقيت التعاقد وتوقيت إعداد القوائم المالية وأتعاب التدقيق ونطاق وإجراءات التدقيق.

المخاطر المتعلقة بمكتب التدقيق: وهي التأهيل العلمي والمهني للعاملين بمكتب التدقيق، وتقاس من خلال التأهيل العلمي والمهني لمكتب التدقيق والتخصص وحجم المكتب والخدمات الإضافية.

قرار قبول العميل: هو إمكانية تقييم مخاطر التعاقد لقبول العملاء من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن.

منهجية الدراسة

مجتمع الدراسة وعينته

يتكون مجتمع الدراسة من مكاتب التدقيق العاملة في الأردن والبالغ عددها مئة و أربعة عشر مكتباً للتدقيق مرخصاً ومزاولاً للمهنة، وقد اعتمد الباحث على عينه تحكمية (قصدية) للمدققين الخارجيين العاملين في هذه المكاتب بلغ حجمها مئتين وستة مدققين تم اختيارهم من هذه المكاتب وفقاً لتجاوبهم مع الباحث في الإجابة على أسئلة الدراسة.

مصادر جمع البيانات:

اعتمد الباحث على نوعين من مصادر المعلومات هما المصادر الثانوية، مثل كتب المحاسبة والمواد العلمية والنشرات والدوريات المتخصصة التي تبحث في موضوع مخاطر

الأعمال والتدقيق، كما اعتمد على المصادر الأولية من خلال تطوير استبانة، وللتأكد من صدقها وقدرتها على قياس متغيرات الدراسة، فقد تم عرضها على هيئة محكمين من أساتذة المحاسبة، بالإضافة إلى أنه تم استخراج معامل كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي وبلغ (٩٤, ٨٢٪).

أداة جمع البيانات:

تشمل الدراسة الحالية المدققين العاملين في مكاتب التدقيق العاملة في الأردن، حيث تم فحص العلاقات التي تربط المتغير المستقل المتمثل بمخاطر التكليف والتعاقد والمتغير التابع المتمثل بقرار قبول أو رفض مهمة التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن، كما قام الباحث باستخدام استبانة خطية مكونة من جزأين رئيسيين هما:

١- الجزء الأول: وخصص للتعرف على العوامل الديموغرافية للمستجيبين مثل (العمر، سنوات الخبرة في مجال التدقيق، عدد المدققين العاملين بمكتب التدقيق).

٢- الجزء الثاني: وخصص للعبارات التي تغطي متغيرات الدراسة وفرضياتها، والتي تتمثل في التعرف على تأثير مخاطر التكليف والتعاقد على قرار قبول أو رفض مهمة التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن، وعلى مقياس ليكرت الخماسي. الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة.

قام الباحث بالاستعانة بالأساليب الإحصائية ضمن برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في تحليل البيانات، حيث استخدم الباحث المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على تقييمات المبحوثين لكل مفردة من مفردات فئة الدراسة، كذلك استخدم تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) لاختبار الفرضيات.

حدود الدراسة

١- الحدود المكانية: اقتصرَت هذه الدراسة على آراء مدققي الحسابات والعاملين في مكاتب التدقيق العاملة في الأردن المرخصة والمسموح لها بمزاولة المهنة.

٢- الحدود الزمانية: لهذه الدراسة: استغرقت الفترة الواقعة ما بين شهر أيار ٢٠١١ وحتى شهر آب ٢٠١١.

الدراسات السابقة

الدراسات باللغة العربية

في دراسة أجراها احمد، (٢٠٠٩)، بهدف تطوير نموذج للمراجعة يتنبأ بالمتغيرات البيئية المستجدة، ومخاطر القياس بالقيمة العادلة، بغرض تحقيق قياس أفضل لخطر الأعمال ومن ثم رفع كفاءة وفاعلية عملية المراجعة، وقد خلصت الدراسة إلى أهم النتائج إلى أنه لا يعد

التحليل الجزئي للاستراتيجية مفيداً مثل التقييم الكامل لها في توليد تقييم دقيق لخطر أعمال العميل، كما يمثل خطر احتواء القوائم المالية على تشويه جوهري أمراً هاماً بالنسبة للمراجع، إضافة إلى أن تحليل محتوى الإستراتيجية يؤدي إلى تحسين دقة تقدير الخطر الحتمي على مستوى المنشأة وعلى مستوى تشغيل العمليات مقارنة بحالات عدم إجراء هذا التحليل.

أما العماري، (٢٠٠٧)، فقد توصل بدراسته التي هدفت إلى تحديد العوامل المؤثرة على جودة خدمات مهنة المراجعة في المملكة العربية السعودية، إلى أن متطلبات ممارسة مهنة المراجعة في المملكة حالياً غير كافية لتطوير مستوى جودة خدمات مهنة المراجعة، وأن دور المنظمات المهنية في المملكة حالياً غير كاف لتطوير مستوى جودة خدمات مهنة المراجعة، إضافة إلى أن هناك حاجة إلى تطوير وتنفيذ دور لجان المراجعة في الشركات المساهمة السعودية بما يؤدي إلى تطوير مستوى جودة خدمات مهنة المراجعة.

وخلصت دراسة الرحيلي، (٢٠٠٤)، والتي هدفت إلى التعرف على دور المدقق الخارجي في تقييم العوامل المرتبطة بالمخاطر الحتمية لأغراض تخطيط عملية التدقيق، إلى أن المدققين في السعودية يقيمون الخطر الحتمي عند المستوى المناسب باستثناء عاملين هما: العميل، والقوانين المؤثرة في صناعة العميل، حيث جاء تأثيرهم سلبياً.

وتوصلت دراسة عابنة، (٢٠٠٣)، والتي أجريت بهدف التعرف على أهمية العوامل المستخدمة في تقييم مخاطر التكليف للعملاء من قبل المدققين الخارجيين، والطرق المستخدمة للتكيف مع مخاطر التكليف، إلى أن العوامل المستخدمة التي يسترشد بها لتقييم مخاطر التكليف ذات أهمية من قبل المدقق الخارجي، وأن أكثر مخاطر التكليف أهمية هي المتعلقة بعملية التدقيق، كما بينت وجود فروق في الأهمية لكل من العمر والخبرة والشهادة المهنية لمخاطر التكليف.

وفي دراسته التي أجراها في العام (٢٠٠٠)، قدم عبد الهادي نموذجاً مقترحاً لتحديد علاقة حجم مكتب المراجع بجودة أداء مكتب المراجع في ظل التقييم الذاتي، ومراجعة النظر، حيث توصل إلى وجود علاقة إيجابية بين جودة الأداء المهني، وحجم مكتب المراجعة، وكذلك بين إشراف المنظمات المهنية على مكاتب المراجعة وجودة أدائها المهني.

الدراسات باللغة الانجليزية

في دراسة أجراها كل من (Lam and Mensah, 2006) بهدف دراسة العلاقة في اتخاذ القرار من قبل المدققين في ضوء عدم الأكيدة بالاستمرار، وذلك من خلال مخاطر التشريعات القضائية، فقد اتفقت نتيجة دراستهم مع نتائج الدراسات السابقة من أن سمعة مراقب الحسابات والمهنة يؤثران بقوة على سلوكه عند إبداء الرأي (خاصة الرأي المعدل)، وأن

مراقبي الحسابات يميلون لإصدار تقرير بالامتناع عن إبداء رأي في الحالات الحرجة نتيجة المصائب المالية، ورأي معدل مع فقرة إيضاحية عندما تكون هذه المصائب أقل حدة، فضلا عن أنها بينت أن تأثير الضغوط المهنية على مراقب الحسابات عند إصدار الرأي تكون أكثر تأثيراً من خطر الدعاوى القضائية.

وناقشت الدراسة التي قام بها (Eu-Jin, T., and Houghton, K., 2004) أن سمعة مكتب المراجعة ترتبط بشكل رئيسي بمستوى الجودة المقدمة، كما أن جودة المراجعة ترتبط بشكل إيجابي بألعاب عملية المراجعة والعكس بالعكس، في حين أن مقاضاة المراجع تؤثر سلباً على سمعته، وذلك لأنها قد تمثل مؤشراً على النقص في جودة الأداء المهني للمراجع. واعتبرت الدراسة أن العلاقة السالبة بين مقاضاة المراجع وألعاب المراجعة، تتفاقم على مستويين: مستوى الدولة أو المحلي Locality ومستوى التخصص الصناعي للعميل. كما أظهرت أن ألعاب مكاتب المراجعة التي تم مقاضاة مراجعيها تنخفض عن تلك المكاتب التي لم يتم مقاضاة مراجعيها. كما بحثت دراسة (Khurana, I., and Raman, K., 2004) عن أيهما أكثر تحديداً لجودة الأداء المهني سمعة مكتب المراجعة أم مخاطر التعرض للتقاضي. وقامت الدراسة باختبار فيما إذا كانت جودة الأداء المهني العالية المدركة لمكاتب المراجعة الأربعة الكبار، ترتبط بتعرض المراجعين للتقاضي، أو لأضرار تصيب سمعتهم، وذلك من خلال دراسة نظرية تحليلية، وأظهرت النتائج أن مخاطر التعرض للتقاضي لها دور أكبر دور من حماية سمعة العلامة التجارية لمكتب المراجعة في تحديد جودة الأداء المهني.

وبهدف تقييم أثر المكونات التنظيمية لمكاتب التدقيق على قرارات المدقق بشأن قبول العميل في ظل تأثيرات المنهج المهني والمنهج التجاري. قام الباحث (Gendron, 2002) بإجراء دراسة الميدانية على ثلاث شركات تدقيق من الخمسة الكبار في كندا، وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها أن مكاتب التدقيق تدير مرحلة صنع القرار للمدققين عن طريق المكونات التنظيمية الرسمية التي تنعكس بشكل أكبر في أحد المنهجين هما المنهج المهني أو المنهج التجاري. وأن مكاتب التدقيق تتخذ قرار القبول بما يتفق مع المنهج المهني أو التجاري الذي تفضله المكونات التنظيمية لمكتب التدقيق.

الإطار النظري

تمهيد

يشهد العالم ثوره علمية ونهضة تكنولوجيا حضارية واسعة تتسم بالإيقاع السريع، تسببت بإحداث العديد من التغيرات المحلية والإقليمية والعالمية، والتي أسهمت في تحديد ملامح وسمات حقل إدارة الأعمال وأنشطة منظمات الأعمال. وقد فرضت هذه التغيرات على الشركات

العمل على نحو تبني الأساليب والتقنيات الإدارية الحديثة، لتستطيع مواجهة ومواكبة هذه التغيرات، للحفاظ على بقائها ونموها. كما زاد التنافس الكبير بين الشركات إلى زيادة الضغوط على المدقق الخارجي للتأثير على رأيه حول عدالة البيانات المالية، وبالتالي زيادة المخاطر التي تتعرض لها مكاتب التدقيق جراء القيام بأعمالها.

ونتيجة لارتفاع عدد القضايا المرفوعة في المحاكم ضد مكاتب وشركات التدقيق، فإن أعبائها زادت إلى الحد الذي زاد من المصاريف المالية لهذه الشركات، بسبب الإنفاق على الدعاوى القانونية، والتي تجاوزت أحيانا ١٢ في المائة من إجمالي إيرادات هذه الشركات، الأمر الذي دفع بعدد كبير من هذه الشركات إلى إعلان إفلاسها، وذلك مثل ما حصل مع شركة (Laventhol & Horworth) التي كانت تعد من اكبر سبع شركات تدقيق في الولايات المتحدة الأمريكية^(١).

وقد فرضت شدة المنافسة والتطور التكنولوجي السريع في عالم الأعمال تحديات كبيرة وتغيرات معقدة، مما يتطلب من المنظمات التركيز على أهمية الإدراك السليم لهذه التحديات، والتقدير الصحيح والواقعي لفرص التعامل معها، فمسألة بقاء مكتب التدقيق ونموه أصبحت صعبة ودرجة، وتستدعي تضافر الجهود وتكاملها وتناسقها على مختلف المستويات، (العدلوني، ٢٠٠٢، ص ٦)، حيث أصبح الوصول إلى العملاء المستهدفين وتقديم الخدمات إليهم محفوفًا بزيادة درجة المخاطر التي قد تواجهها هذه المكاتب عند اختيار عملائها، كما يمكن اعتبار قرار قبول العميل خطوة أولى لاحتواء الأخطار المرتبطة بأعمال العميل، والقيام بعملية التدقيق نفسها، والأعمال الخاصة بمكتب التدقيق^(٢).

وقد بينت معايير الأداء المهني للتدقيق الصادرة في الولايات المتحدة الأمريكية، أن على وظيفة التدقيق أن تقوم على مراجعة العمليات والبرامج للتأكد من مدى ملاءمة النتائج مع الأهداف الموضوعية، لتحديد ما إذا قد نفذت هذه العمليات والبرامج وتم إنجازها حسب ما هو مخطط لها أم لا. كما بينت هذه المعايير بأن النظام الأساسي لأنشطة التدقيق، يجب أن يكون على شكل وثيقة رسمية مكتوبة تحدد هدف التدقيق وصلاحياته ومسؤولياته، وكذلك يجب أن يبين هذا التدقيق وضع أنشطة الممارسة داخل الشركة، وإجازة الوصول إلى السجلات والموظفين والممتلكات وتحديد نطاق الأنشطة المتعلقة بعملية التدقيق.

لذلك فإن عملية تقييم مخاطر التعاقد لقبول العملاء أو رفضهم أصبحت أساسية وضرورية في جميع المراحل التي تمر بها عملية التدقيق، بدءًا من مرحلة تقييم العملاء واختيارهم وتخطيط

(Johnston, 2000, p:5) -1

(٢) - (عبابنة، ٢٠٠٣)

عملية التعاقد، إلى أن يقوم المدقق بإصدار التقرير النهائي المتعلق بالقوائم المالية والمتضمن نتائج التقييم (Colbert and Luehlfiging, 2006, p: 54).

أهمية التدقيق

إن أهمية التدقيق تتمثل في أنها أداة تمكن القائمين على أعمال الشركة من التأكد من حسن تنفيذ السياسات المالية الموضوعة، وبالتالي تحقيق الأهداف المتعلقة بمصادقية وعدالة القوائم المالية ودقة التقارير المالية المقدمة إليها، لحماية أصول الشركة من التلاعب وسوء الاستخدام، إذ يتطلب من الإدارة تقييم هذا النظام لمعرفة نقاط الضعف والعمل على تصحيحها وعلاجها. كما أن تعزيز قيم النزاهة ونظم الشفافية والمساءلة في الشركات، يرتبط بشكل وثيق بوجود بنية مؤسسية سليمة وأجهزة تدقيق قوية وفاعلة تتمتع بمهنية عالية. كذلك يرتبط بوضع آليات وأدوات رقابة ومحاسبة مهمتها الإشراف والفحص والمراجعة.

تعد أعمال التدقيق بمثابة أجهزة إنذار للتعرف على الأخطاء والانحرافات في الأداء، إذ تسعى أعمال التدقيق لاكتشاف الأخطاء، وكلمة تدقيق تعني جمع وتقييم الأدلة والقرائن التي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة، وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة، أما موضوعها فهو تبيان نواحي الضعف أو الخطأ. الأمر الذي يساهم في حماية أصول الشركة ويؤكد سلامة معلوماتها وبياناتها ويحقق أهدافها بفاعلية ويستخدم مواردها بكفاءة وفاعلية^(١).

لقد أدى التقدم الكبير في المعايير الدولية التي تنظم مهنة التدقيق إلى إعطاء دفعا إضافيا لحوزيادة واجبات المدقق الخارجي، الذي يجب أن يكون مؤهلاً وحيادياً للتحقق من صحة معلومات ومزاعم قابله للتحقق منها، عن طريق جمع وتقييم أدلة إثبات التدقيق (إقرارات، مصادقات، ملاحظات، استفسارات، فحص) مع التقرير عن نتائج تلك العملية، للإطراف المستخدمة لتلك المعلومات لاستخدامها في اتخاذ قراراتها^(٢).

وعملية التدقيق لم تعد مقتصرة على الدور التقليدي من إبداء الرأي الفني المحايد حول البيانات والقوائم المالية الختامية، التي تعطي صورة عادلة عن المركز المالي ونتيجة أعمال الشركة، بل اتسع نطاق مسؤولية مدقق الحسابات تجاه الطرف الثالث وأصبح مطلقاً، وذلك استناداً على ما يعرف بمعيار المستفيد العادي دون التحديد، حيث انه وبموجب هذا المعيار الجديد لم يعد نطاق مسؤولية المدقق تجاه الطرف الثالث محصوراً بفئة محددة، بل أصبح بالإمكان مساءلة المدقق عن الإهمال تجاه جميع الفئات الأخرى ممن يتوقع اعتمادهم على

(Arens, 2005, p:4) -1

(Arens, 2005, p:4) -2

البيانات المالية المدققة في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية^(١).

ويشير^(٢) إلى أن بيئة التدقيق في العصر الحديث تتسم بالمنافسة الحادة، وانعكست تلك المنافسة على مهنة التدقيق وتركت أثراً على طرفي العملية التدقيقية سواء المدقق مقدم الخدمة أو العميل طالب خدمة التدقيق، إذ أن مقدمي خدمة التدقيق مطالبين بالاستجابة لمعطيات السوق وضغوطه، وعلى الجانب الآخر فإن العميل يفضل أن يحصل على خدمة التدقيق بأعلى جودة وأقل الأسعار.

تأثير مخاطر الأعمال على برامج التدقيق

يعتقد^(٣) أنه بالرغم من تداخل مخاطر الأعمال ومخاطر التدقيق في بعض المواقف، إلا أن هناك بعض المواقف الأخرى التي لا يكون فيها تداخل، ففي المواقف التي تفشل فيها المنشأة محل التدقيق، لأسباب أخرى لا دخل للمدقق فيها، فإن المدقق قد يتعرض لمخاطر التقاضي من حملة الأسهم والدائنين، وسواء نجح التقاضي أم لا فإنه سوف يؤثر على المدقق جزئياً أو كلياً، نتيجة لتحمله التكاليف القانونية للتقاضي، وكذلك تكاليف التأثير السلبي على سمعته، ولهذا سوف يسعى المدقق دائماً لتعويض تلك التكاليف وغيرها من عناصر التكاليف الأخرى.

أولاً: مرحلة ما قبل قبول التكاليف بعملية التدقيق

يقوم المدقق في هذه المرحلة بتقييم مستوى مخاطر الأعمال التي قد يواجهها نتيجة لقيامه أو لارتباطه بمراجعة القوائم المالية لشركة العميل، وفي ضوء ذلك يحدد الأتعاب التي من المتوقع أن يحصل عليها، إلا أنه من المتوقع أن يتجنب المدقق التعامل مع العملاء مرتفعي المخاطر مهما كان مستوى أتعابهم، حيث أن مجرد الموافقة على تدقيق القوائم المالية لهؤلاء العملاء يعرضه للمساءلة القانونية في الأجل القصير أو البعيد، وبالتالي يجب على المدقق الحصول على المعلومات الكافية التي تمكنه من تقييم مخاطر شركة العميل، التي تمثل المخاطر الكامنة في شركات الأعمال والناجمة عن الخسائر المادية أو المعنوية المحتملة، التي قد تتعرض لها تلك الشركات عند تحقق حدث أو أحداث معينة، مما يؤثر على استمراريتها.

يرى (Bell, et al. 2002, P: 98) أن التقييم الفعال لمخاطر الأعمال في التدقيق يتطلب معرفة عن مجالين من أبعاد عمليات ارتباطات التدقيق هما:

١- مظاهر متميزة عن العميل وصناعته، مثل بيئة الأعمال لشركة العميل، الوضع المالي،

١- (مطر، ٢٠٠١)

٢- (طلبة، ٢٠٠٢، ص ٥٧)

٣- (Huss & Jacobs, 2001, P:13)

والخصائص الإدارية، والبيئة الرقابية.

٢- القدرات الممكنة لتحقيق أرباح من الارتباط مع العميل، والتي تأخذ باعتبارها كل من تكاليف تجميع مجموعة من الإجراءات المطلوبة لتخفيض مخاطر التدقيق، إلى مستوى مقبول، والتكاليف الإضافية المرتبطة بمخاطر الأعمال المتبقية، مثل تكاليف التقاضي والسمعة. كما يواجه المدققون في ظل وجود سوق تدقيق تنافسي ضغوطاً لتخفيض أتعاب التدقيق، وبناءً على ذلك، فإن الربحية في الأجل الطويل بالنسبة لمكتب التدقيق، تتوقف على مدى قدرة المكتب على استرداد التكاليف الإجمالية للتدقيق، والتي تتضمن تكاليف مرتبطة بمخاطر أعمال التدقيق، ولذلك فإن مكتب التدقيق عند تقييمه للعملاء المرتقبين يلحظ تلك التكاليف و تلك المخاطر.

وتشير^(١) إلى أن هناك ثلاثة مستويات من مخاطر الأعمال، يتعرض لها المكتب بسبب قبوله لهؤلاء العملاء، وهذه المستويات هي:

- ١- عملاء قد يترتب على قبولهم مستويات منخفضة من مخاطر الأعمال، وهؤلاء يمكن قبولهم وتدقيق أعمالهم في ضوء ما تتطلبه معايير التدقيق المتعارف عليها.
- ٢- عملاء قد يترتب على قبولهم مستويات مرتفعة من مخاطر الأعمال، وهؤلاء يمكن رفضهم أو قبولهم، وإذا تم قبولهم فإن القدر اللازم من أعمال التدقيق الذي سيتم تنفيذه، يمكن زيادته بما يتفق مع المستويات المرتفعة من مخاطر الأعمال.
- ٣- عملاء قد يترتب على قبولهم مستويات مرتفعة للغاية من مخاطر الأعمال، وهؤلاء يجب على المدقق أن يعتذر عن قبول المهام الخاصة بهم، لأنها قد تسبب له أضرار مهنية بالغة.

ثانياً : مرحلة قبول التكلفة بعملية التدقيق

تؤخذ مخاطر الأعمال في الاعتبار عند تقدير كل من معدلات الأتعاب التي سوف تستخدم عند إعداد المطالبات بأتعاب مكتب التدقيق، وقدرة التغطية التأمينية المناسبة لمواجهة الالتزامات المحتملة، نتيجة قبول عميل ما ذي مستوى معين من مخاطر الأعمال. وفي هذه المرحلة، إذا ما قام أحد المكاتب بعمل نوع ما من التقدير لمستوى أو حجم مخاطر الأعمال على مستوى كل عميل (أو على مستوى مجموعة من العملاء)، فإنه يمكن تعديل معدلات الأتعاب التي سوف تستخدم عند إصدار المطالبات الخاصة بالعملاء، بما يتناسب والمستوى المقدّر من مخاطر الأعمال، على أن يتم استخدام المعدلات الأكبر للعملاء ذوي مخاطر الأعمال ذات المستوى الأعلى، مما

١- (عوض، ٢٠٠٤، ص ١٧)

يؤدي إلى زيادة درجة مخاطر الأعمال^(١).

ثالثاً: مرحلة تخطيط عملية التدقيق

هناك رأي يقول أن المدققين لا يوفرّون مستويات متفاوتة من التأكيد أو الثقة من خلال رأيهم المهني المتعلق بعملية التدقيق، وبناء على ذلك، فلا يجب أن يتأثر مستوى الثقة الذي يوفرّونه في ضوء مخاطر الأعمال، أما الرأي فيقول أن تغيير حجم إجراءات التدقيق في داخل الحدود الدنيا التي تتطلبها معايير التدقيق المتعارف عليها كرد فعل لمخاطر الأعمال يكون مسموحاً به، بل ومرغوباً فيه أيضاً، ولذلك يؤكدون على أنه من المناسب للمدققين في حالة ارتفاع مستوى مخاطر الأعمال التي قد يواجهونها، وأن يقوموا بتجميع أدلة إضافية، وأن يخصصوا أفراداً على درجة عالية من الخبرة، وأن يقوموا بفحص أعمال التدقيق التي تتم بصورة مباشرة وشاملة، وذلك بالأخص في العمليات التي تتصف بارتفاع درجة التعرض للمشاكل القانونية^(٢).

رابعاً: مرحلة تنفيذ عملية التدقيق

وفي هذه المرحلة تؤخذ مخاطر الأعمال في الاعتبار عند تحديد حجم إجراءات المراجعة الواجب تنفيذها لإتمام عملية المراجعة بالمستوى المقبول مهنيّاً، والذي يتفق ومعايير التدقيق المتعارف عليها، ففي حالة توقع المدقق لارتفاع مستوى مخاطر الأعمال لدى عميل معين، فإن ذلك قد يجعله يتجه نحو تنفيذ قدر من أعمال التدقيق أكبر مما يبدو ضرورياً في الحالات العادية، وذلك للوفاء بمتطلبات معايير التدقيق المتعارف عليها، الأمر الذي يمكن معه القول بأن ارتفاع مستوى مخاطر الأعمال يتوقع أن يصاحبه زيادة حجم العمل المطلوب لإتمام إجراءات التدقيق، وهذا ما يتبعه زيادة في أتعاب عملية التدقيق^(٣).

خامساً: مرحلة تقييم عملية التدقيق

يواجه المدقق في مرحلة تقييم عملية التدقيق أو مرحلة ما بعد إعداد التقرير، الأبعاد الحقيقية المتعددة المباشرة لمخاطر الأعمال، حيث يتعرض لنوعين من الصعوبات هما: الخسائر المادية والأضرار الأدبية، وكما يلي:

١- الخسائر المادية، وتنشأ عن مصدرين رئيسيين هما:^(٤)

أ- الدعاوى القضائية التي يوجهها المدقق من قبل العملاء أو الآخرين، ويترتب عليها إلحاق

١- (عوض، ٢٠٠٤، ص ٢١)

٢- (الخطيب، ٢٠٠١، ص ٣٩)

٣- (عوض، ٢٠٠٤، ص ١٨)

٤- (صلاح، ٢٠٠٢، ص ٩٧)

أضرار مادية بالمدقق نتيجة التكاليف التي يتحملها لمواجهة هذه الدعاوى، كأتعاب المحامين، والتعويضات التي قد يحكم بها عليه قضائياً، إضافة إلى ما قد يتحمله من خسائر، نتيجة فقده جانباً من إيراداته المتوقعة بسبب ضياع وقته في متابعة هذه الدعاوى.

ب- الجزاءات التأديبية التي قد يتعرض لها المدقق، والتي يترتب عليها انخفاض حجم العمل المهني للمدقق، فضلاً عما يستتبع ذلك من صدور مثل هذه الجزاءات من زيادة في التكاليف الخاصة بالمكتب، والتي قد تنشأ عن تطوير أعمال التدقيق الداخلية على أعمال المكتب لزيادة كفاءتها.

٢- الأضرار الأدبية التي قد تنشأ عن احتمال فقدان المدقق لسمعته المهنية نتيجة تعرضه للدعاوى القضائية والجزاءات التأديبية، وما يترتب عليهما من انخفاض في حجم العمل المهني للمدقق، واحتمال فقد المكتب لبعض عملائه، وما يترتب على ذلك من انخفاض في الروح المعنوية لدى العاملين في المكتب.

مفهوم مخاطر التعاقد ومكوناته

بدأ المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) في عام ١٩٩٥ باستخدام مصطلح مخاطر التعاقد، وتشتمل هذه المخاطر على كل من مخاطر العميل والمدقق ومكتب التدقيق على حد سواء، لهذا فإن المصطلح يهدف إلى توجيه المدقق نحو جميع العناصر المكونة لمخاطر التعاقد، وعلى الرغم من أن مصطلح مخاطر التعاقد يعتبر جديداً إلا أن المخاطر المكونة لمخاطر التعاقد وعناصرها تعتبر مألوفة لدى معظم المدققين^(١).

عرف^(٢) مخاطر التعاقد بأنها التغير في الانحراف المعياري لإيرادات محفظة مكونة من عملاء مكتب التدقيق ناتجة عن إضافة تكليف جديد لهذه المحفظة، ونظراً لأهمية الموضوع فإن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) قام بإصدار بيان التحذير حول مخاطر التعاقد عام ١٩٩٥، حيث قسم مخاطر التعاقد إلى ثلاثة مجموعات، والتي كان قد بدأ عدد من الباحثين باستخدامها مبكراً منذ مطلع التسعينات وهذه المجموعات هي:

أولاً: المخاطر المرتبطة بطبيعة نشاط العميل

وتتعلق مخاطر نشاط العميل بربحية واستمرارية العميل، لذلك فإن العوامل تشمل سيولة العميل والمشاكل المتعلقة بها، بالإضافة إلى المنافسة في الصناعة، إذ إن هذا النوع من المخاطر لم يتم الإعلان عنه بشكل رسمي في المعايير المهنية، وقد أشار (Johnstone, 2001, p:16). إلى أنها المخاطر المتعلقة بتدهور وضع العميل الاقتصادي في المدى القريب أو البعيد كإنخفاض

1- (Colbert & Luehlfiging, 2006, p:55)

2- (Colbert & Luehlfiging, 2006, p:57)

السيولة أو الربحية والتي تؤثر على استمرارية أعماله. أما المخاطر المتعلقة بالتكاليف المترتبة على رفع دعاوى لمقاضاة مكتب التدقيق وذلك بسبب فشل التدقيق، بالإضافة إلى ذلك التكاليف الأخرى الناجمة عن فشل التدقيق سواء تم رفع دعوى أو لم يتم كعدم تحصيل أتعاب التدقيق، والتأثير سلباً على السمعة المهنية لمكتب التدقيق. ويمكن تلخيص أهم المخاطر المتعلقة بطبيعة نشاط العميل بما يلي^(١):

١- نزاهة الإدارة: قد يصعب على المدقق اكتشاف عدم نزاهة الإدارة، أو غشها لأنه عادة ما تلجأ الإدارة في حالة محاولتها الغش إلى بذل الجهد في إخفاء التحريف، لأن عملية التدقيق لا توفر درجة من التأكيد لعدم النزاهة التي تزيد من الخطر القادم من العميل نفسه، وفي ضوء هذه الانتقادات الموجهة للمهنة أو المدقق بحد سواء، يقع على عاتق المدقق المسؤولية الكبرى في اكتشاف نوايا الإدارة التي يتعامل معها بشكل مستمر وعلى مدار السنة المالية.

٢- قوة المركز المالي: إن قوة المركز المالي للعميل يساعد على تقدير الأخطار المرتبطة بالعميل، حيث أن القوة المالية هي استمرارية الشركة محل المراجعة، وقدرتها على مواجهة التزاماتها والعكس عند انتهاء الاستمرارية أو حدوث فشل مالي غير متوقع فإن التدقيق يكون له دور في معرفة المركز المالي وقوة العميل في الاستمرارية.

٣- تعقيد أعمال العميل: حتى يمكن القبول بعملية التعاقد يجب على المدقق فهم طبيعة عمل العميل وفهم النشاط الذي يعمل به، لأن من البديهي إن يكون المدقق ملم بعمل ونشاط وفهم مجال عملها، إذ لا يمكن أن يتم قبول تعاقد عميل يعمل في تشييد الجسور دون معرفة المدقق لطبيعة عمل هذا العميل، وأن يقوم المدقق بتفهم عمل العميل والمجال الذي يعمل به لأن كلما زاد التعقيد في مجال العمل زادت المخاطر.

٤- حجم الشركة: يلعب حجم الشركة دوراً في مخاطر التعاقد، حيث كلما كان حجم الشركة كبيراً كلما منحها ذلك القدرة للمدقق على التعامل مع العميل، وكذلك التزامها بالقوانين والتعليمات، وبالعكس الشركات الصغيرة التي تكون غير مبالية في الالتزام بهذه القوانين.

٥- الرقابة الداخلية: إن وجود نظام رقابة داخلية لدى العميل فعال وذو كفاءة، يعد من أهم الخطوات المتعارف عليها من الوجهتين العملية والنظرية، حتى يمكن الاعتماد الكلي على المعلومات المالية المخرجة في عملية التدقيق، وتعطي ثقة عالية لمدقق الحسابات ويقلل من المخاطر لدى العميل.

(1) - (58-Colbert & Luehlfiging, 2006, p:55)

ثانياً: المخاطر المرتبطة بطبيعة عملية التدقيق

وهي المخاطر المتعلقة بقيام المدقق بإبداء رأي غير مناسب عندما تكون البيانات المالية خاطئة بشكل جوهري، كمخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة. (AICPA, 1983) فقد تم التطرق لها بالتفصيل في المعيار الدولي رقم (٤٠٠) المتعلق بتقدير المخاطر والرقابة الداخلية، كذلك في المعيار رقم (47, SAS N) والمتعلق بمخاطر التدقيق والأهمية النسبية. ويمكن تلخيص أهم المخاطر المتعلقة بطبيعة عملية التدقيق بما يلي:^(١)

١- ملائمة توقيت التعاقد: وهو الوقت الممنوح لشركة التدقيق لممارسة عملها والوقت الكافي الذي يمنحها التأكيد المناسب في عملية توفر أدلة كافية لإنجاز العمل المنوط بها بوقت كافي دون وجود خطر على فشل التدقيق.

٢- العلاقة الشخصية: التشريعات الدولية والمحلية تؤكد على أن العلاقة بين العميل ومنشأة التدقيق يجب أن لا يؤثر على العملية التدقيقية في المدى القريب أو البعيد حيث إن العلاقة الشخصية قد تؤثر على استقلالية المدقق وحياده.

٣- توقيت إعداد القوائم المالية: تغطي عادة فترة زمنية هي سنة وتكون الأدلة أكثر إقناعاً لحسابات الميزانية عندما يتم التوصل إليها في تاريخ قريب من إعداد الميزانية بقدر الإمكان ولكن تركز إعداد الحسابات في نهاية السنة ينبغي أن يكون فيه مبررات لتأخرها وليس لمجرد أن تتم.

٤- أتعاب التدقيق: الأتعاب هي المقابل المادي للجهد الذي يبذله المدقق نظير عمله مدققاً للشركة خلال الفترة المالية المتفق عليها، ولكن قد تقوم إدارة الشركة باستخدام هذا العامل للضغط على المدقق، فقد يتم تهديد المدقق إذا لم يستجيب لرغبة الإدارة بعدم دفع أتعابه، أو تتهرب بدفعها للغرض السابق ذكره، وهذا يؤدي بطبيعة الحال لوجود خلاف بين المدقق وإدارة الشركة، ونتيجة هذا الخلاف الذي سوف يؤدي بالنهاية إلى وجود مخاطر على عملية التدقيق.

٥- الخلاف حول نطاق وإجراءات التدقيق: قد تقوم بعض إدارات الشركات في تحديد نطاق وإجراءات التدقيق، أو توسعتها على الرغم من أن هذا العامل يكون محدد مسبقاً بالاتفاق بين المدقق وإدارة الشركة، حيث أن بعض الشركات قد تفرض في بعض الأحيان قيوداً على نطاق عمل المدقق (مثلاً عندما تتضمن شروط التعاقد بالتدقيق شرطاً بعدم قيام المدقق بتنفيذ أحد إجراءات التدقيق التي يراها ضرورية)، ومع ذلك وعند اعتقاد المدقق بأن مثل هذا القيد في شروط التعاقد سيؤذي به إلى الامتناع عن إبداء الرأي فإن من المعتاد أن يعتذر المدقق عن قبول مثل هذه المهمة المقيدة، وقد يفرض أيضاً قيوداً على نطاق التدقيق بسبب الظروف (مثلاً في

(1) - (22-Huss, & Jacobs, 2001,p:18)

حالة كون توقيت تعيين المدقق كان بتاريخ لا يستطيع المدقق فيه الإشراف على الجرد الفعلي للبطاعة)، فإذا حدث أن المدقق لم يوافق على ذلك فإن ذلك يؤدي إلى خطر عملية التدقيق.

ثالثاً: المخاطر المتعلقة بطبيعة مكتب التدقيق:

يمكن تلخيص هذه المخاطر بما يلي: (١)

١- التأهيل العلمي والمهني للعاملين بمكتب التدقيق: يلعب التأهيل العلمي والمهني للعاملين بمكتب التدقيق، دوراً أساسياً في إتمام عملية التدقيق بشكل صحيح ومرضي، وكلما زاد التأهيل العلمي والمهني للعاملين كلما زادت قدرتهم على إتمام عملية التدقيق بشكل صحيح وسليم، حيث تفضل العديد من الشركات المساهمة فريق التدقيق ذا المستوى العالي من التأهيل العلمي والمهني لتدقيق حساباتها، عن فريق ذي مستوى منخفض أو عادي من التأهيل العلمي والمهني. وفي الولايات المتحدة الأمريكية يتعين توافر ثلاثة متطلبات أساسية حتى يصبح الفرد محاسباً عاماً معتمداً أو مصرحاً له بممارسة المهنة وهذه المتطلبات هي:

أ- متطلب التعليم، حيث يجب أن يحصل الشخص على مؤهل عال في تخصص المحاسبة وذلك عن طريق دراسة عدد محدد من الساعات حوالي (١٥٠ ساعة).

ب- اجتياز اختبار الحصول على لقب محاسب معتمد.

ج- متطلبات الخبرة والممارسة. أي يجب على المتقدم لمزاولة المهنة أن يكون قد أمضى سنتين في أعمال التدقيق.

٢- تخصص مكتب التدقيق في قطاع معين: إن تخصص المدقق في نشاط معين يؤدي إلى زيادة كفاءة المكتب وبالتالي تخفيض تكاليفه، أي أن المدقق المتخصص في صناعة معينة أو نشاط معين، غالباً ما تكون لديه القدرة على توفير خدمات التدقيق لعملاء هذه الصناعة أو النشاط بدرجة عالية من الكفاءة دون أن يحمل العميل تكاليف كبيرة، وبالتالي فإن بعض مكاتب التدقيق قد تتخلى عن بعض عملائها وذلك لتكون متخصصة في نشاط معين، والتركيز عليه لجني الفوائد من ذلك.

٣- حجم مكتب التدقيق: إن حجم مكتب التدقيق كلما كان كبيراً كلما استطاع مكتب التدقيق تقديم خدمات أخرى بخلاف خدمة التدقيق، كخدمة الاستشارات وخدمة الضرائب، والخدمات الأخرى التي قد يطلبها العملاء، كما أن بعض قد تطلب من مكتب التدقيق خدمات أخرى بخلاف خدمة التدقيق كخدمة إصدار قوائم مالية ربع سنوية أو نصف سنوية وغيره من الخدمات الأخرى، وعلى الرغم من أن مثل هذه الخدمات تخرج عن نطاق خدمات التدقيق، وربما تتعارض مع قواعد

١- (لطفي، ٢٠٠٥، ص ٢١٠)

السلوك المهني لكون ذلك ممنوعاً في بعض الدول، إلا أن بعض الشركات تطلب ذلك من مكتب التدقيق.

٤- تقديم خدمات أخرى بخلاف خدمة التدقيق: قد ترغب بعض الشركات طالبة الخدمة الحصول على خدمات أخرى بخلاف خدمة التدقيق، مثل خدمات ضريبية أو الاستشارات المالية أو إعداد قوائم مالية نصف سنوية أو ربع سنوية، وعندما يكون المدقق الحالي محدود الإمكانيات، فيؤدي ذلك إلى زيادة خطر مكتب التدقيق الخارجي، لأنه محدود الإمكانيات ليس مثل مدقق ذي إمكانيات كبيرة، وبالتالي يتم استبداله بمدقق ذي مستوى خدمة عالٍ.

رقابة الجودة لأعمال التدقيق وارتباطها بتقييم العملاء

تم تعريف رقابة الجودة لأعمال التدقيق بأنها الوسيلة التي يتمكن بواسطتها مكتب التدقيق من التأكد إلى حد معقول بأن الآراء التي يبديها في عمليات التدقيق التي يقوم بها تعكس مراعاته لمعايير التدقيق المتعارف عليها أو أية شروط قانونية أو تعاقدية أو أية معايير مهنية يضعها المكتب بنفسه، وتتضمن أهداف سياسات رقابة الجودة لأعمال التدقيق التي يتبناها مكتب التدقيق عادة بما يلي:^(١)

١- المتطلبات المهنية: على كافة أفراد المؤسسة الالتزام بمبادئ الاستقلالية والأمانة والموضوعية والسرية والسلوك المهني.

٢- المهارة والكفاءة: على مكتب التدقيق أن يكون مزود بأفراد من الذين حصلوا وحافظوا على المعايير الفنية والكفاءة المهنية المطلوبة للقيام بإنجاز مهامهم بال العناية اللازمة.

٣- توزيع المهام: يجب أن تعهد أعمال التدقيق إلى أفراد ممن يمتلكون مستويات من التدريب الفني والكفاءة المهنية المطلوبة.

٤- الإشراف: ينبغي أن يكون هناك توجيه وإشراف ومتابعة للأعمال على كافة المستويات وذلك لتوفير قناعة معقولة بأن العمل المنجز يفي بمعايير الجودة المناسبة.

٥- التشاور: يجب التشاور داخل وخارج مكتب التدقيق عند الضرورة مع ذوي الخبرة المناسبة.

٦- القبول والمحافظة على العملاء: يجب على مكتب التدقيق إجراء تقييم للعملاء المحتملين ومتابعة علاقته مع العملاء الحاليين بصفة مستمرة كما يجب على مكتب التدقيق عند اتخاذ قرار قبول أو الاستمرار مع عميل سابق أن يأخذ بعين الاعتبار استقلالية المكتب وقابليته لخدمة العميل بشكل ملائم والأمانة التي تتمتع بها إدارة العميل.

١- (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ١٩٩٨)

٧- المراقبة: يجب على مكتب التدقيق أن يراقب باستمرار ملائمة وفاعلية سياسات وإجراءات رقابة الجودة.

إن رقابة الجودة لأعمال التدقيق ضرورية لكل مكاتب التدقيق التي ترغب في المحافظة على عملائها وخاصة الجيدين منهم والذين يتوقعون نوعية جيدة من الأعمال ولا يمانعون بالمقابل في دفع الأتعاب الملائمة للخدمات التي يتلقونها كما أن رقابة الجودة تساهم في تجنب التعاقد مع عملاء تتميز أعماله بالخطورة وبالتالي يكون من الأفضل الابتعاد عنهم.

كما أن تبني المكتب لسياسات وإجراءات رقابة الجودة لأعمال التدقيق يؤدي إلى تحسين نوعية الخدمات التي يقدمها المكتب وبالتالي تحسين ربحية المكتب على المدى الطويل فإجراءات قبول واستمرار العملاء تتضمن المحافظة على العملاء المكتب الجيدين والابتعاد عن التعاقد مع عملاء مشكوك بقدرتهم على دفع الأتعاب أو المتميزون بالخطورة في أعمالهم.

تطور معايير الرقابة على الجودة في الأداء المهني

يرجع الاهتمام بمعايير الجودة أو الرقابة على جودة الأداء المهني للمدقق إلى لجنة أخلاقيات المهنة التابعة لمجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) حين طالب بإنهاء عضوية المنتسبين إلى هذا المجمع من القائمين بأعمال التدقيق إذا أخلوا بأدائهم المهني، وفي عام ١٩٧٩ أصدرت لجنة معايير رقابة الجودة أول برنامج بمعايير الرقابة على الأداء للمتمهنيين واشتمل على تسعة بنود أساسية تعتبر حجر الأساس في معايير رقابة الجودة التي انتهجتها البرامج الأخرى لهذه المجال وهي: الاستقلالية، تخصيص العاملين على وظائف التدقيق، الاسترشاد برأي الآخرين، الإشراف، التوظيف، تنمية القدرات المهنية، الترقية في الوظيفة، قبول عملاء جدد واستمرار العلاقة مع الحاليين، الفحص الدوري لبرنامج رقابة جودة الأداء.

وقد مر هذا البرنامج بالعديد من التطورات وصلت إلى ثلاثة برامج حتى عام ١٩٩١ وهذه التطورات هي: ^(١)

١- برنامج مراقبة جودة الأداء المخصص لمنشآت التدقيق الأعضاء في قسم منشآت التدقيق للشركات العامة التي تخضع لإشراف هيئة سوق الأوراق المالية بالولايات المتحدة الأمريكية وهو الوارد بالدليل الصادر في أبريل عام ١٩٩١.

٢- برنامج مراقبة جودة الأداء المهني لمنشآت التدقيق الأعضاء في قسم منشآت التدقيق للشركات العامة التي لا تخضع لإشراف هيئة سوق الأوراق المالية بالولايات المتحدة الأمريكية وهو الوارد بالدليل الصادر في أبريل عام ١٩٩١.

٣- برنامج فحص جودة الأداء المهني لمنشآت التدقيق التي ليست قسما في الأقسام

السابقة ويشرف عليها شعبة فحص الجودة التابعة لمجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) والوارد بالدليل الصادر في يناير عام ١٩٩١.

وتشير^(١) انه في بداية الأمر كان تطبيق تلك البرامج اختياريًا لمن يرغب بالانضمام إليها ثم أصبح ذلك إلزامًا على منشآت التدقيق بالانضمام إلى إحدى تلك البرامج، ولقد اتفقت برامج رقابة الجودة على الأداء المهني على أهمية الفحص لتحديد مدى التزام منشأة التدقيق بمعايير رقابة الجودة على أن يتم الفحص من فريق خارجي أو جهة من داخل منشأة التدقيق ذاتها للتأكد من كفاية الإجراءات الرقابية التي تطبق داخل المنشأة حيث تتضمن تلك الرقابة ما يلي:

أولاً: الرقابة الداخلية على جودة الأداء: تقع مسؤولياتها على منشأة التدقيق ذاتها إذ لا بد لها أن تضع مجموعة من السياسات والإجراءات التي تكفل لها تحقيق جودة الأداء المطلوبة طبقاً للمعايير المطلوبة.

ثانياً: الرقابة الخارجية لجودة الأداء المهني للمدقق: ويقوم بها فريق من زملاء المهنة من جهة خارجية عن منشأة التدقيق تحت إشراف الهيئة المسؤولة عن إصدار وتداول الأوراق المالية وذلك مرة كل ثلاث سنوات.

كما اصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) عام ١٩٨١ معيار المراجعة الدولي رقم (٧) المتعلق بمراقبة جودة التدقيق والذي أوجب على منشأة التدقيق تطبيقه واتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيقه والذي شمل الصفات الشخصية للقائم بممارسة المهنة، المهارة والكفاءة، التكليف بالمهام، التوجيه والإشراف، قبول عمليات جديدة والاستمرار في عمليات قائمة، الرقابة والمتابعة. كذلك قامت المنظمات المهنية في المملكة المتحدة بتشكيل وحدة مشتركة تسمى «وحدة الفحص المشتركة» والتي قامت بإصدار بياناً إرشادياً عام ١٩٨٥ يتعلق بالرقابة على الأداء المهني للمدقق، حيث تمت صياغته بطريقة تجعله قابلاً للتطبيق على كافة منشآت التدقيق مهما اختلف حجمها وبعد تعديل قانون الشركات هناك عام ١٩٩١ تم تنظيم برنامج لرقابة جودة الأداء المهني والذي أقرته وزارة التجارة والصناعة ليبدأ تنفيذه اعتباراً من أول أكتوبر ١٩٩١، حيث ألزم البرنامج منشآت التدقيق أن يكون لها نظام للرقابة على الأداء يحقق أهداف رقابة الجودة الواردة في اللائحة التنفيذية للمراجعة وإرشاداتها الصادرة في أغسطس ١٩٩١ وذلك كشرط أساسي من شروط التسجيل والاستمرارية^(٢).

وقد تبنت المملكة العربية السعودية فكرة الرقابة على جودة أداء المحاسبين القانونيين (المدقق الخارجي) وذلك بعد صدور النظام الجديد للمحاسبين القانونيين وإنشاء الهيئة

١- (أميرهم، ٢٠٠٢، ص ١١٩)

٢- (محمد، وإبراهيم، ١٩٩٩، ص ١٦)

السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA) في ١٣/٥/١٤٢١ والتي شكلت بها لجنة لمراقبة جودة الأداء المهني وأوكل لها مهمة إعداد البرامج التي تكفل تطوير المستوى المهني للمحاسب القانوني وبعد دراسة مستفيضة اصدر المعيار الأول للرقابة النوعية لمكاتب المحاسبين القانونيين بالقرار رقم (٣/٣) بتاريخ ٢٦/١/١٤١٥ الموافق ٥/٧/١٩٩٤ وذلك كمرجع استرشادي لمكاتب التدقيق لتطوير نوعية أعمالها وقد اشتمل هذا البرنامج تسعة بنود هي: (الاستقلال والالتزام بقواعد وسلوك وآداب المهنة، تخصيص المساعدين للعمليات، المشورة، التوظيف، تطوير وتدريب الموظفين، تقييم أداء الموظفين وترقيتهم، قبول العملاء واستمرارية العلاقة معهم، الالتزام بأحكام النظام ولوائحه، والفحص الداخلي الدوري).

وتعتبر هذه المعايير بمثابة القاعدة الأساسية التي يعتمد عليها تنفيذ البرامج، وقد أوضح القرار الصادر من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين أن معايير الرقابة النوعية للمكتب الواحد تطبق على جميع مكاتب التدقيق بغض النظر عن شكلها القانوني، أو عدد ملاكها أو حجمها كما تقع مسؤولية الالتزام بهذه المعايير على عاتق ملاك المكتب.

وفي جمهورية مصر العربية قامت جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية بإصدار إرشادات التدقيق في عام ١٩٩٢ وهي بمثابة ترجمة لما جاء بأدلة التدقيق الدولية الصادرة في سبتمبر ١٩٨١ وتتمثل في الإرشاد رقم (٧) وهي: (الصفات الشخصية كما حُدِّدَتْ في دليل اتحاد المحاسبين الدولي «القواعد الأخلاقية للمهنة»، المهارة والكفاءة، توزيع المهام، التوجيه والإشراف، قبول واستمرارية العملاء، والتفتيش).

وقد اتفقت برامج الرقابة على جودة الأداء المهني سواء الصادرة بواسطة الاتحاد الدولي للمحاسبين، أو الولايات المتحدة الأمريكية أو المملكة المتحدة أو في جمهورية مصر العربية أو المملكة العربية السعودية على الآتي:

- ١- اختيار مكتب التدقيق كوحدة للرقابة على جودة الأداء المهني للتدقيق.
- ٢- إلزام جميع مكاتب التدقيق بالخضوع لنظام رقابة الجودة من أجل تحقيق هدفها النهائي.

٣- معايير رقابة جودة الأداء المهني وعناصره.

٤- ضرورة وجود فحص دوري للجودة من قبل فريق مؤهل من خارج مكتب التدقيق.

تحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية

وصف خصائص عينة الدراسة

تم استخراج التكرارات والنسبة المئوية للمعلومات المتعلقة بالعوامل الديموغرافية لمجتمع

الدراسة، ويمكن تلخيص الإجابات بالجدول (١) التالي:

الجدول (١)

توزيع عينة الدراسة

المتغير	الفئات والمسميات	التكرارات	النسبة المئوية %
العمر	٢٥ سنة فأقل	٣٧	١٨ %
	٢٦-٣٥ سنة	٦٠	٢٩,١ %
	٣٦-٤٥ سنة	٦٦	٣٢ %
	٤٦ - ٥٥ سنة	٣٥	١٧ %
	٥٦ سنة فأكثر	٨	٣,٩ %
	المجموع	٢٠٦	١٠٠ %
عدد سنوات الخبرة	٥ سنوات فأقل	٢٢	١٠,٧ %
	٦-١٠ سنوات	٤٩	٢٣,٨ %
	١١-١٥ سنة	٥١	٢٤,٨ %
	١٦-٢٠ سنة	٢٢	١٠,٧ %
	٢١ سنة فأكثر	٦٢	٣٠,١ %
	المجموع	٢٠٦	١٠٠ %
عدد المدققين العاملين بمكتب التدقيق	أقل من ٥ مدققين	٦٣	٣٠,٦ %
	من ٥ إلى أقل من ١٠ مدققين	٩٨	٤٧,٦ %
	من ١٠ إلى أقل من ١٥ مدقق	٢٠	٩,٧ %
	أكثر من ١٥ مدقق	٢٥	١٢,١ %
	المجموع	٢٠٦	١٠٠ %

يتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (١) ما يلي:

١- العمر: أن المدققين الذين تتراوح أعمارهم بين (٣٦ سنة - ٤٥ سنة) قد بلغ عددهم (٦٦) مستجيباً وتشكل ما نسبته (٣٢) في المائة من حجم العينة، ثم تليها الفئة التكرارية والتي تمثل العمر (٢٦-٣٥ سنة) حيث بلغ عددهم (٦٠) مستجيباً والنسبة المئوية بلغت (٢٩,١) في المائة من إجمالي حجم العينة المبحوثة، أما المدققون الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة فقد بلغ عددهم (٣٧) مستجيباً وشكلت ما نسبته (١٨) في المائة من إجمالي حجم العينة وفئة المدققين الذين تتراوح أعمارهم ما بين (٤٦ - ٥٥ سنة) فقد بلغ عددهم (٣٥) مستجيباً ونسبة (١٧) في المائة من إجمالي حجم العينة المبحوثة وأخيراً المدققون الذين تزيد أعمارهم على ٥٦ سنة وبلغ عددهم (٨) مدققين ونسبة (٣,٩) في المائة من إجمالي حجم العينة المبحوثة.

٢- سنوات الخبرة في مجال التدقيق: أن (٦٢) مستجيباً من عينة الدراسة تزيد سنوات خبرتهم في التدقيق على ٢١ سنة حيث شكلت نسبتهم (٣٠ , ١) في المائة من إجمالي حجم العينة المبحوثة، بينما بلغ عدد من يملكون خبرة تمتد (١١-١٥ سنة) ٥١ مستجيباً ويشكلون نسبة (٨ , ٢٤) في المائة من إجمالي حجم العينة، في حين بلغ عدد من يمتلكون خبرة ٦-١٠ سنوات (٤٩) مستجيباً ونسبة (٨ , ٢٣) في المائة بينما تساوت أعداد الفئتين أقل من ٥ سنوات و (١٦- ٢٠ سنة) وبنفس العدد لكل فئة (٢٢) مستجيباً ونفس النسبة (٧ , ١٠) في المائة لكل فئة.

٣- عدد المدققين العاملين بمكتب التدقيق: أن ٩٨ مدققاً ينتمون إلى المكاتب التي عدد عاملها ما بين (٥ إلى اقل من ١٠ مدققين) أي بما نسبته ٦ , ٤٧٪ من إجمالي عينة الدراسة، في حين أن المدققون الذين ينتمون إلى المكاتب التي عدد العاملين فيها اقل من ٥ مدققين بلغ ٦٣ مدققاً من إجمالي عينة الدراسة، أما المدققون الذين ينتمون إلى المكاتب التي عدد العاملين فيها أكثر من ١٥ مدققاً فقد بلغ ٢٥ مدققاً من إجمالي عينة الدراسة، وأخيراً جاء المدققون الذين ينتمون إلى مكاتب تضم من (١٠ إلى اقل من ١٥ مدققاً) قد بلغ عددهم ٢٠ مدققاً من إجمالي عينة الدراسة.

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

تم اختبار فرضيات الدراسة في الجزء الثاني من الاستبانة والجدول التالي يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لهذه المتغيرات:

الجدول (٢)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمخاطر التكاليف والتعاقد المتعلقة بالعملاء

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة	ت
١ , ٤٢٤	٣ , ٧٣٧	قوة المركز المالي للشركة يقلل من مخاطر التعاقد مع العملاء	١
١ , ٤٨٧	٣ , ٥٢٩	الشركات ذات الحجم الصغير تقلل بها مخاطر التعاقد مع العملاء	٢
١ , ٤٣٤	٣ , ٦٦٩	توفر السيولة مع العميل يقلل من مخاطر التعاقد معهم	٣
١ , ٥٨٨	٣ , ٥٣٤	تؤثر درجة تعقيد أعمال العملاء على مخاطر التعاقد معهم	٤
١ , ٥٦٨	٣ , ٥٤٥	وضوح أعمال العميل يقلل من مخاطر التعاقد مع العملاء	٥

٦	زيادة رأسمال الشركة يؤدي ذلك إلى زيادة مخاطر التعاقد	٣,٥٣٩	١,٤٤٦
٧	تؤدي نزاهة الإدارة إلى تقليل مخاطر التعاقد مع العملاء	٣,٦٨٤	١,٥٧١
٨	جودة الرقابة الداخلية تقلل من مخاطر التعاقد مع العملاء	٣,٥٣٠	١,٥٢١
	المتوسط العام	٣,٦٣٠	١,٥٠٠

يوضح الجدول (٢) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر مخاطر التكلفة والتعاقد المتعلقة بالعملاء على قرار قبول أو رفض مهمة التدقيق للفقرات (١-٨) حيث استجابات مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن على هذه الفقرات قد سجلت متوسط حسابي عام بلغ (٣,٦٣٠). وقد تراوحت إجابات مدققي الحسابات ما بين (٣,٧٣٧) على الفقرة (١) والتي حصلت على أعلى نسبة من الإجابات وتنص هذه الفقرة على أن «قوة المركز المالي للشركة يقلل من مخاطر التعاقد مع العملاء» أما الفقرة (٢) فحصلت على أقل نسبة من الإجابات حيث بلغ متوسطها (٣,٥٢٩) وتنص هذه الفقرة على أن «الشركات ذات الحجم الصغير تقلل بها مخاطر التعاقد مع العملاء». وتعاكس مثل هذه الاستجابات على أن هؤلاء المدققون ينظرون إلى أن أي عمل يقومون به يحتاج إلى التأكد من مركز العميل المالي. كما أن أولوياتهم في اختيار العملاء يتطلب وجود عملاء مناسبين مما يؤثر على قرار القبول.

الجدول (٣) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمخاطر التكلفة والتعاقد

المتعلقة بأنشطة التدقيق

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة	رقم العبارة
١,٢٥٥	٤,٠٦٨	التزام المدقق بنطاق إجراءات التدقيق يقلل من المخاطر	٩
١,٤٧٣	٣,٦١٦	الخلافاً حول نطاق إجراءات التدقيق يزيد من مخاطر التعاقد مع العملاء	١٠
١,٣١٤	٣,٨٧٨	الخلافاً حول أتعاب عملية التدقيق يزيد من مخاطر التعاقد مع العملاء	١١
١,٢٩٥	٤,٠٢٩	التعاقد المبكر يقلل من مخاطر التعاقد مع العملاء	١٢
١,٤٩٠	٣,٦٤٦	تلعب العلاقات الشخصية دوراً هاماً في تقليل مخاطر التعاقد مع العملاء	١٣

١٤	إعداد القوائم المالية في وقت مبكر يقلل من مخاطر التعاقد مع العملاء	٣,٦٠٦	١,٤٧٣
١٥	تأخر توقيت التعاقد يزيد من مخاطر التعاقد مع العملاء	٣,٦٣٠	١,٤٧٣
١٦	تركز إعداد القوائم المالية في نهاية السنة يزيد من مخاطر التعاقد مع العملاء	٤,١٠٦	١,٢٣٣
	المتوسط العام	٣,٩٣٧	١,٣١٤

يوضح الجدول (٣) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر مخاطر التكليف والتعاقد المتعلقة بأنشطة التدقيق على قرار قبول أو رفض مهمة التدقيق للفقرات (٩-١٦) حيث استجابات مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن على هذه الفقرات قد سجلت متوسط حسابي عام بلغ (٣,٩٣٧). وقد تراوحت إجابات مدققي الحسابات ما بين (٤,١٠٦) للفقرة (١٦) والتي حصلت على أعلى نسبة من الإجابات وتنص هذه الفقرة على أن «تركز إعداد القوائم المالية في نهاية السنة يزيد من مخاطر التعاقد مع العملاء» أما الفقرة (١٤) فحصلت على أقل نسبة من الإجابات حيث بلغ متوسطها (٣,٦٠٦) وتنص هذه الفقرة على أن «إعداد القوائم المالية في وقت مبكر يقلل من مخاطر التعاقد مع العملاء». ويمكن أن يكون مرد ذلك أن نظرة مدققي الحسابات إلى مخاطر التكليف والتعاقد المتعلقة بأنشطة التدقيق هي ضرورية جداً فيما قبول التعاقد مع العملاء.

الجدول (٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمخاطر التكليف والتعاقد المتعلقة بمكتب

التدقيق

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة	ت
١,٤١٠	٣,٣٩٨	كبر حجم مكتب التدقيق يقلل من مخاطر التعاقد مع العملاء	١٧
١,٣١٢	٣,٨٤٤	تخصص المدقق في قطاع العميل يقلل من مخاطر التعاقد معهم	١٨
١,٤٩٦	٣,٣٨٨	يحد حجم مكتب التدقيق من مخاطر التعاقد مع العملاء	١٩
١,٤٥٥	٣,٣٩٠	يأخذ التأهيل العلمي والمهني للعاملين بعين الاعتبار عند التعاقد مع العملاء	٢٠

٢١	يرغب العميل بالتعاقد مع مكتب متخصص في نشاطه وهذا يقلل من مخاطر التعاقد مع العملاء	٣,٩٩٥	١,٢٩٧
٢٢	يرغب العميل بالتعاقد مع مكاتب تقدم خدمات بخلاف خدمة التدقيق	٣,٣٩٠	١,٤٣١
٢٣	يلعب التأهيل العلمي والمهني للعاملين بمكتب التدقيق دورا مهما في تقليل مخاطر التعاقد مع العملاء	٣,٧٤٢	١,٤٢٦
٢٤	تقديم مكتب التدقيق خدمات بخلاف خدمة التدقيق يقلل من مخاطر التعاقد مع العملاء	٤,٠١٩	١,٣٣٢
	المتوسط العام	٣,٧٩٧	١,٣٧٢

يوضح الجدول (٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر مخاطر التكلفة والتعاقد المتعلقة بمكتب التدقيق على قرار قبول أو رفض مهمة التدقيق للفقرات (١٧-٢٤) حيث استجابات مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن على هذه الفقرات قد سجلت متوسط حسابي عام بلغ (٣,٧٩٧)، ولما كانت الإجابات قد تراوحت ما بين (٤,٠١٩) للفقرة (٢٤) والتي حصلت على أعلى نسبة من الإجابات وتنص هذه الفقرة على أن «تقديم مكتب التدقيق خدمات بخلاف خدمة التدقيق يقلل من مخاطر التعاقد مع العملاء» أما الفقرة رقم (١٩) فحصلت على أقل نسبة من الإجابات حيث بلغ متوسطها (٣,٣٨٨) وتنص هذه الفقرة على أنه «حجم مكتب التدقيق يحد من مخاطر التعاقد مع العملاء». ويمكن القول أن سبب هذا التفاوت في الاستجابات من فقرة إلى أخرى هو أن عدم القدرة على تحديد حجم مكتب التدقيق والذي يخضع إلى العديد من الجهات قد يؤدي في بعض من الأحيان إلى عدم قبول التعاقد مع العملاء.

الجدول (٥)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير التابع: قرار قبول أو رفض مهمة

التدقيق

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبرة	ت
١,٤٨٩	٣,٥٥٩	ارتفاع معدل العائد على المبيعات	٢٥
١,٣٨٩	٣,٥٠٠	ارتفاع حالات مقاضاة المدقق	٢٦
١,٤١٢	٣,٥٤٨	تركيز المكتب على الالتزام بأخلاقيات المهنة	٢٧

٢٨	تركيز المكتب على إجراءات وسياسات الجودة	٤,٠٠٤	١,٣١٢
٢٩	جودة عملية التدقيق	٤,١٦٥	١,١٩٠
٣٠	قرارات سليمة في قبول العملاء	٣,٥١٦	١,٤٦٧
٣١	تقييم شامل لمخاطر ممارسة مهنة التدقيق	٤,١٣١	١,٢٦٠
٣٢	الإفصاح عن درجة المخاطرة النهائية التي يتحملها المدقق	٣,٨٣٩	١,٥٠٠
	المتوسط العام	٣,٩٢٧	١,٣٣٠

يوضح الجدول (٥) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير التابع وهو قرار قبول أو رفض مهمة التدقيق لل فقرات (٢٥-٣٢) حيث استجابات مدقي الحسابات الخارجيين في الأردن على هذه الفقرات قد سجلت متوسط حسابي عام بلغ (٣,٩٢٧) ، وتتراوح إجابات مدقي الحسابات ما بين (٤,١٦٥) للفقرة (٢٩) والتي حصلت على أعلى نسبة من الإجابات وتنص هذه الفقرة على أن «جودة عملية التدقيق» أما الفقرة رقم (٢٦) فحصلت على أقل نسبة من الإجابات حيث بلغ متوسطها (٣,٥٠٠) وتنص هذه الفقرة على أن «ارتفاع حالات مقاضاة المدقق».

اختبار الفرضيات

تم اختبار الفرضيات باستخدام تحليل الانحدار البسيط (Simple Regression) والجدول التالي (٦) يبين النتائج التي تم الحصول عليها عند اختبار الفرضيات:

الجدول (٦)

نتائج اختبار الانحدار البسيط (Simple Regression) لتأثير المتغيرات المستقلة على قرار قبول أو رفض مهمة التدقيق

المتغير المستقل	Sig.	R ^٢	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	القرار الإحصائي
المخاطر المتعلقة بالعملاء	٠٠٠	٢٩٧	٧,٥٩٠	١,٦٧٩	رفض العدمية
المخاطر المتعلقة بأنشطة التدقيق	٠٠٠	٥٢٦	٨,٦٤٠	١,٦٧٩	رفض العدمية
المخاطر المتعلقة بمكتب التدقيق	٠٠٠	٤١٧	٦,٣٩٦	١,٦٧٩	رفض العدمية

يتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (٦) ما يلي:

١- الفرضية الأولى: إن قيمة T المحسوبة هي (٧, ٥٩٠) فيما بلغت قيمتها الجدولية (١, ٦٧٩)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه «يوجد تأثير لمخاطر التكليف والتعاقد المتعلقة بالعملاء على قرار قبول أو رفض مهمة التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن»، وهذا ما تؤكد قيمة الدلالة (Sig.) البالغة صفراً حيث إنها أقل من ٥٪، كما تشير إلى أن التباين في مخاطر التكليف والتعاقد يفسر ما نسبته (٢٩٧٠) من التباين في قرار قبول أو رفض مهمة التدقيق، مما يعكس الدرجة المتوسطة لقوة العلاقة ودرجة تفسير متغير مخاطر التكليف والتعاقد المتعلقة بالعملاء لمتغير قرار قبول أو رفض مهمة التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن.

٢- الفرضية الثانية: إن قيمة T المحسوبة هي (٨, ٦٤٠) فيما بلغت قيمتها الجدولية (١, ٦٧٩)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه «يوجد تأثير لمخاطر التكليف والتعاقد المتعلقة بأنشطة التدقيق على قرار قبول أو رفض مهمة التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن»، وهذا ما تؤكد قيمة الدلالة (Sig.) البالغة صفراً حيث إنها أقل من ٥٪، كما تشير إلى أن التباين في مخاطر التكليف والتعاقد يفسر ما نسبته (٥٢٦٠) من التباين في قرار قبول أو رفض مهمة التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن، مما يعكس ارتفاع قوة العلاقة ودرجة تفسير متغير مخاطر التكليف والتعاقد المتعلقة بأنشطة التدقيق لمتغير قرار قبول أو رفض مهمة التدقيق.

٣- الفرضية الثالثة: إن قيمة T المحسوبة هي (٦, ٣٩٦) فيما بلغت قيمتها الجدولية (١, ٦٧٩)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه «يوجد تأثير لمخاطر التكليف والتعاقد المتعلقة بمكتب التدقيق على قرار قبول أو رفض مهمة التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن»، وهذا ما تؤكد قيمة الدلالة (Sig.) البالغة صفراً حيث إنها أقل من ٥٪، كما تشير إلى أن التباين في مخاطر التكليف والتعاقد يفسر ما نسبته (٤١٧٠) من التباين في قرار قبول أو رفض مهمة التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن، مما يعكس ارتفاع قوة العلاقة ودرجة تفسير متغير مخاطر التكليف والتعاقد المتعلقة بمكتب التدقيق على قرار قبول أو رفض مهمة التدقيق.

مناقشة النتائج

قام الباحث بعرض لأهم النتائج مع مناقشتها:

١- أشارت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير لمخاطر التكليف والتعاقد المتعلقة بالعملاء على قرار قبول أو رفض مهمة التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن، حيث بينت النتائج أن قوة المركز المالي للشركة وتوفر السيولة مع العميل يقلل من مخاطر التعاقد مع العملاء، وأنه كلما كانت نزاهة الإدارة مرتفعة أدى ذلك إلى تقليل مخاطر التعاقد مع العملاء.

٢- أشارت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير لمخاطر التكليف والتعاقد المتعلقة بأنشطة التدقيق على قرار قبول أو رفض مهمة التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن، حيث بينت النتائج أن تركيز إعداد القوائم المالية في نهاية السنة يزيد من مخاطر التعاقد مع العملاء، وأن التزام المدقق بنطاق إجراءات التدقيق يقلل من مخاطر التدقيق، كما بينت أن التعاقد المبكر يقلل من مخاطر التعاقد مع العملاء.

٣- أشارت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير لمخاطر التكليف والتعاقد المتعلقة بمكتب التدقيق على قرار قبول أو رفض مهمة التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن، حيث بينت النتائج أن تقديم مكتب التدقيق خدمات بخلاف خدمة التدقيق يقلل من مخاطر التعاقد مع العملاء، كما أن رغبة العميل بالتعاقد مع مكتب متخصص في نشاطه يقلل من مخاطر التعاقد مع العملاء، كذلك يقلل تخصص المدقق في قطاع العميل من مخاطر التعاقد مع العملاء.

التوصيات

على ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات يمكن تلخيصها بما يلي:

١- استمرار مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن بتقييم مخاطر التكليف والتعاقد المتعلقة بالعملاء، وخاصة ما يتعلق بقوة المركز المالي وتوفر السيولة مع العميل، وأن يكون هناك وقت كافٍ لإتمام عملية التعاقد قبل البدء في إعداد القوائم المالية للعميل حتى يقوم المدقق بتدقيق أعمال العميل منذ بداية السنة.

٢- قيام مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن بتقييم مخاطر التكليف والتعاقد المتعلقة بأنشطة التدقيق ومكتب التدقيق، ولا سيما وأن تركيز إعداد القوائم المالية في نهاية السنة يزيد من مخاطر التعاقد مع العملاء.

- ٣- الاتفاق على قيام مكتب التدقيق بتقديم خدمات أخرى غير خدمة التدقيق، والتنوع في اختصاص مكاتب التدقيق في تدقيق كافة المجالات التدقيقية لأن ذلك من شأنه التقليل من مخاطر التعاقد مع العملاء، ويعمل على زيادة قدرة المكاتب على تدقيق جميع مجالات العمل.
- ٤- التأكيد على أهمية التزام مدققي الحسابات الخارجيين بنطاق إجراءات التدقيق والتعاقد المبكر كون ذلك يقلل من مخاطر التعاقد مع العملاء.
- ٥- التطوير المستمر للتأهيل العلمي والمهني للعاملين بمكاتب التدقيق لمواكبة التطور المستمر في المعايير المحاسبية والتدقيق.
- ٦- قيام مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن بتقييم مخاطر التكليف والتعاقد المتعلقة بإدارة العمل، لأن ضعف سمعة الإدارة في مجتمع الأعمال يزيد من مخاطر التعاقد مع العملاء، وإن الخلافات في الإدارة تزيد من مخاطر التعاقد مع العملاء.
- ٧- تصنيف مكاتب المراجعة الأعضاء في جمعية المحاسبين الأردنيين إلى فئات ومستويات، تتناسب مع إمكانيات كل مكتب في تقديم خدمات المراجعة للعملاء، من حيث الموارد البشرية المتاحة للمكتب والموارد المادية والتكنولوجية الحديثة في المراجعة، بحيث يصبح لكل فئة الحق في مراجعة حجم معين من الشركات، ومع مراعاة إمكانية انتقال المكتب من فئة إلى فئة أخرى أعلى إذا توافرت له الشروط اللازمة.
- ٨- تضمين أساليب تقييم العمل ضمن امتحان مزاولة المهنة والذي تعقده جمعية المحاسبين الأردنيين.
- ٩- قيام جمعية المحاسبين الأردنيين بعقد ندوات توعية حول مخاطر التعاقد وذلك بإيضاح العوامل المرتبطة بمخاطر التعاقد وإيجاد سبل المعالجة لها.
- ١٠- ضرورة قيام جمعية المحاسبين الأردنيين بصياغة وإعداد معيار ضمن معاييرها، يحدد طبيعة ونطاق مسؤولية المراجع تجاه انتهاكات العملاء للقوانين واللوائح، ويحدد له القواعد والإرشادات اللازمة لفحص تلك المجالات.